

وعلى قرار مجلس إدارة هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية في ١٠ مايو سنة ١٩٦٠ ؛

وعلى موافقة اللجنة المالية بوزارة الخزانة بالكتاب رقم ٩٥٢ - ٦/١ بتاريخ ١٣ سبتمبر سنة ١٩٦٠ ؛

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - تنازل هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية عن حصتها في أجور البرقيات والهياكل الخارجية الصادرة عن حكومة الجزائر المؤقتة من الإقليم المصري .

مادة ٢ - تكون المدفوعات الخارجية للبرقيات العادية أجرة الكابل في البرقيات الصادرة عن حكومة الجزائر المؤقتة من الإقليم المصري .

مادة ٣ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ؛

مدر برئاسة الجمهورية في ٨ رجب سنة ١٣٨٠ (٢٦ ديسمبر سنة ١٩٦٠)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٢٣٨٥ لسنة ١٩٦٠

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على نص المادة ١٧ من القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٨ المعدل بالقانون رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٥٩ بشأن جنسية الجمهورية العربية المتحدة ؛

قرر :

مادة ١ - يؤذن للسيد نقولا ديمتري زيسو المقيم في مدينة الاسكندرية بالجنس بالجنسية اليونانية .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ؛

مدر برئاسة الجمهورية في ٨ رجب سنة ١٣٨٠ (٢٦ ديسمبر سنة ١٩٦٠)

جمال عبد الناصر

مادة ٢ - يكون تقسيم مبالغ المكافآت بين المرشدين والضابطين بالنسب الآتية :

١٠٪ لحساب الأمانات تحت الأمر .

٥٠٪ للمرشدين .

٤٠٪ للضابطين .

وفي حالة عدم وجود إرشاد ، يضاف (١٠٪) من نصيب الإرشاد إلى نصيب الضابطين ، ويضاف الباقي (٤٠٪) لحساب تحت الأمر ، وبذلك تكون نسب التوزيع كالتالي :

٥٠٪ لحساب الأمانات تحت الأمر .

٥٠٪ للضابطين .

مادة ٣ - توزع المبالغ المستحقة للضابطين بالحصص الآتية :

ثلاث حصص للضابطين من أي رتبة .

حصتان ونصف حصة للكونستابل أو المساعد .

حصتان للنصف ضابط .

حصة ونصف حصة للرتب الأدنى .

وتصرف للوظفين المدنيين الذين قد يشتركون في الضغط نفس هذه الحصص المقررة للرتب العسكرية المعادلة لدرجاتهم المدنية .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه ؛

مدر برئاسة الجمهورية في ٨ رجب سنة ١٣٨٠ (٢٦ ديسمبر سنة ١٩٦٠)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٢٣٧٦ لسنة ١٩٦٠

بشأن أجور البرقيات الخارجية الصادرة من حكومة الجزائر المؤقتة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ بقواعد التصرف بالمجان في العقارات المملوكة للدولة والنزول على أموالها المقفولة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٠٩ لسنة ١٩٥٧ بإنشاء هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية ؛